

Under the High Patronage of His Majesty the King Mohammed VI



المملكة المغربية  
KINGDOM OF MOROCCO

وزارة العدل  
MINISTRY OF JUSTICE

رئاسة النيابة العامة  
THE PRESIDENCY OF THE PUBLIC PROSECUTION

المجلس الأعلى للقضاء  
THE SUPREME COUNCIL OF THE JUDICIAL POWER

# مؤتمر مراكش الدولي للعدالة

MARRAKECH INTERNATIONAL JUSTICE CONFERENCE

حول موضوع

## العدالة والاستثمار

التحديات والرهانات

On the theme

JUSTICE AND INVESTMENT  
CHALLENGES AND STAKES

كلمة الرئيس الأول لمحكمة النقض  
الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

أكتوبر 21 | 22  
October 2019



2<sup>nd</sup> Edition  
الطبعة الثانية

بسم الله الرحمان الرحيم  
والحمد لله والصلاة والسلام على مولانا  
رسول الله وآله وصحبه؛

بقلب يملؤه الفخر والاعتزاز يطيب لي أن أفتتح أشغال  
هذا المؤتمر الدولي الكبير الذي ينعقد تحت الرعاية السامية  
لجلالة الملك محمد السادس رئيس المجلس الأعلى للسلطة  
القضائية دام له النصر والتمكين .

رعاية وعناية ملكية موصولة تجسدت في الرسالة  
المولوية الواضحة الرؤية والمنهج، العميقة الدلالات  
والخلاصات، والتي تلزمننا جميعا بالمبادرة الخلاقة والالتزام  
المسؤول من أجل عدالة تنتج فضاء عالميا آمنا للاستثمار.

إنها رسالة ثقة لا نملك إزائها إلا الدعاء للعلي القدير أن  
يحفظ ملكنا الهمام قائدا وقدوة ودعما وسندا لكل المشاريع  
الإنسانية العادلة عبر العالم.

أصحاب المعالي والسعادة والفضيلة ،  
ضيوف المغرب الكبار؛

تلبيتكم اليوم لدعوتنا وتشريفكم لنا بهذا الحضور الوازن  
لحظة رمزية ومؤشر نعجز عن التعبير عن عظم أثره بقلوبنا.

مراكش اليوم، تحتضن مرة أخرى قانات سياسية وقانونية وقضائية وحقوقية واقتصادية رفيعة الدرجات لنتقاسم معاً تجاربنا ونوثق فيها طموحاتنا وآمالنا.

مراكش يحق لها من خلال احتضان هذا الحدث الكبير أن تكون عاصمة للعدالة عبر العالم ومنتدى دائماً للحوار، ولخلق المبادرات الجادة والشراكات المتنوعة.

العاصمة الحمراء تفتح لكم أبوابها للشم هذه الأسرة الكبيرة بقيمها، العظيمة بتاريخها، الغنية برأسمالها اللامادي نساء ورجال العدالة الأفاضل عبر العالم.

فمرحباً بكم أصحاب السعادة والفضيلة ضيوفاً وأصدقاء وشركاء كراماً أعزاء، وكل الأمنيات أن يشكل مقامكم الطيب بيننا مناسبة للتعرف عن قرب على معالم وتفاصيل هذا الوطن في أبعاده الإنسانية العميقة، وطن التسامح والانفتاح والحرية والكرامة والمسؤولية .

## الحضور الكريم؛

منذ أبريل 2017 تاريخ تنصيب المجلس الأعلى لسلطة القضائية إلى الآن، مرت تحت الجسر مياه كثيرة كما يقال، سنتان ونصف تقريبا من البناء والتأسيس ومن العمل الوطني وأداء الواجب المهني المسؤول .

مرحلة ألزمتنا بكثير من الحكمة والجرأة من أجل تحقيق التطلعات والانتظارات وتجاوز عدد من الإكراهات لتكريس استقلال الحقيقي للسلطة القضائية .

استقلال يوطد الثقة لدى الجميع ويكرس الأمن في تجلياته وأبعاده المختلفة .

استقلال من أجل سلطة قضائية أكثر انفتاحا ونجاعة وفعالية سلطة أكثر عدلا وإنصافا وقربا.

سنتان ونصف بذلنا فيها كمجلس أعلى مجهودات كبرى من أجل وضع الأسس الصحيحة وإرساء الممارسات الفضلى لخلق أجواء ممارسة سليمة داخل أسرة العدالة قوامها الاحترام والتنسيق والتعاون والانفتاح والشفافية خدمة لهذا المشروع الإصلاحى الكبير.

وهنا لا بد من باب العرفان والتقدير توجيه كل عبارات الشكر والثناء لمعالى وزير العدل السابق الفاضل محمد أوجار والسيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة السيد محمد عبد النبوي لما أبانوا عنه طيلة هاته الفترة من حكمة وحنكة في تدبير هذه المرحلة الدقيقة بكل مسؤولية وتوازن.

كما أتقدم بعبارات التهئة لمعالى وزير العدل الفاضل محمد بن عبد القادر على الثقة الملكية الغالية مع متمنياتى له بالتوفيق والسداد مؤكدا استعدادنا التام الدائم لكل أشكال التعاون والتنسيق والتكامل.

الحضور الكريم؛

لا استثمار ولا تنمية بدون قضاء مستقل كفاء منفتح متطور

إن الرأسمال جبان والمجتمعات المعاصرة تبقى في حاجة إلى بنىات آمنة ملائمة مطمئنة للاستثمار ، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون فرض سيادة التطبيق العادل للقانون وإعطاء بعد قوي حقيقي لمبادئ المسؤولية والمحاسبة والحكمة والتخليق ومحاربة الفساد وضمان الحقوق والحريات خاصة الاجتماعية منها والاقتصادية.

لا أحد يجادل اليوم أن قوة القضاء ونزاهته كواقع عملي يؤثر بشكل مباشر في زيادة النمو الاقتصادي ويؤسس

لقضاء آمن للاستثمار يضمن به الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والحقوقى وينتج آفاق كبيرة للتنمية البشرية في أبعادها المختلفة .

وهي رهانات تزداد صعوبة في ظل هذا العالم الذي نعيش فيه تغيرات كبيرة في الأفكار والمفاهيم، وتطورا متسارعا في الآليات وتعددا في العلاقات والمعاملات بين الأفراد والمؤسسات والدول.

رهانات تطالبنا جميعا بكثير من النزاهة والكفاءة والجرأة والتعاون لمواجهة تأثيراتها وإيجاد إجابات واضحة عملية للتساؤلات المعقدة التي قد تعيق طموحاتنا وتضع مؤسساتنا أمام امتحان المستقبل .

لا شك أن عالم الاستثمار يعتمد في كثير من أسسه على عنصر الزمن ولغة الأرقام والمعطيات الإحصائية والمؤشرات التي تقيس قيمة العمل وجودته وآجاله وآثاره.

ومن ثمة كان لزاما علينا كسلطة قضائية التركيز على تحسين هذه المؤشرات وذلك بتكريس جهود كبرى من أجل الحق في المحاكمة العادلة داخل آجال معقولة ، حيث بلغنا في السنوات الأخيرة على مستوى محكمة النقض مثلا معدلات جد مشرفة تضعنا بدون مبالغة في مصاف المحاكم العليا العريقة عبر العالم رغم كل الاكراهات والصعاب.

في عدالة اليوم لم يعد مجال لإهدار الزمن القضائي، لا بد أن ينكب جميع المتدخلين بكل حزم وانضباط من أجل وضع حلول جديدة مبتكرة واقعية من أجل مزيد من تقليص آجال البت وتنويع وتجويد الخدمات الالكترونية وصولا إلى المحاكم الرقمية الذكية الآمنة التي تكرس الثقة وتشجع على الاستثمار.

إن الانتظارات الكبرى من خلال الاستثمار تتطلب منا تجديدا عميقا في طرق التفكير وإجراء قطيعة حقيقية مع الممارسات التي تهدر الزمن والأمن والفرص التنموية وتعيق مبادرات الإصلاح وتكبل روح الإبداع .

**السيدات والسادة الأفاضل؛**

إن القضاء اليوم كما يقال هو القانون في حالة حركة وحياء، وقد أثبتت التجارب الإنسانية العالمية أنه مهما كانت النصوص القانونية ملائمة فإنها تبقى دائما قاصرة عن إيجاد الحلول لكل النوازل والقضايا المستجدة، ويبقى الملاذ إذا هو السلطة القضائية لتدبير هاته الأوضاع والاجتهاد الخلاق من أجل إيجاد حلول لها.

وهي بالتأكيد أمانة ومسؤولية شاقة مضمّنة نرى ملامحها الإيجابية واضحة في العديد من توجهات محكمة النقض باعتبارها على رأس الهرم القضائي المغربي، حيث عمل قضاتها الأماجد على ضمان مناخ آمن للاستثمار من خلال العديد من القرارات التي كرست مبادئ هامة تجسد حرص القضاء على إيجاد التوازن بين حقوق جميع مكونات الشركات والمقاولات ومد الحماية اللازمة لمستهلكي المنتوجات والخدمات خاصة في مجال المعاملات البنكية والتأمينية والضريبية حيث سهروا على تكريس عدالة اقتصادية وضريبية لمواجهة الشروط والمسااطر التعسفية.

كما واكب القضاء المغربي التحولات الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والتكنولوجية الدولية وأثرها على الاستثمار وعلى سوق الشغل من خلال إقرار سمو الاتفاقيات الدولية وتفعيل مضامينها وكذا التفاعل الإيجابي مع وسائل الإثبات الالكترونية بإعطائها القوة والحجية الثبوتية في المنازعات وحمايته للمتضررين من الأخطاء الناتجة عن

المعاملات البنكية الدولية واعتماده مقارنة حمائية فعالة في القضايا المتعلقة ببراءة الاختراع وحقوق المؤلف .

كما أن قضائنا عملوا على تكريس مقارنة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية تضمن الاستقرار داخل المؤسسات التشغيلية بإقرار التوازن الموضوعي بين حقوق الأجراء وأرباب العمل دون أي تعسف أو حيف، واعتمادهم منهجا متوازنا بين حقوق الأجراء الأجانب ومتطلبات سوق العمل الوطنية وتكريسهم لمبدأ المساواة وحظر كل أشكال التمييز بين العمال الوطنيين والأجانب .

كما أن تخليق المعاملات الاستثمارية كان معطى حاضرا لدى قضائنا حيث عملوا على وضع ضوابط للمنافسة التجارية الشريفة وواجهوا بصرامة مسيري الشركات الذين يزجون بالمقاولات في مساطر صعوبات المقاولات وكذا حالات التلاعب التي تتم في المعاملات المنصبة على الأسهم في البورصة وقضايا غسل الأموال والجرائم الالكترونية .

كما استطاعت محاكم المملكة وعلى رأسها محكمة النقض أن تكون مساندا فاعلا لمؤسسة التحكيم، من خلال إعمالها لأهم المبادئ القانونية المتعارف عليها دوليا، بل وبتت في قضايا التحكيم الدولي في فترة لم يكن يعرف فيها القانون المغربي تنظيما تشريعيا لهذا النوع من التحكيم .

ولا يفوتني الاستدلال في هذا السياق، بالقرار الشهير الصادر عن محكمة النقض سنة 1979، والذي نص على



سمو الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتحكيم، حيث اعتبر أن المقرر التحكيمي الأجنبي المؤسس على شرط تحكيمي مخالف لمقتضيات القانون المغربي لا يعتبر باطلا تطبيقا للفصل الثاني من اتفاقية نيويورك.

كما أعلت محكمة النقض مفهوم النظام العام الدولي كمناط لتذليل الحكم التحكيمي الأجنبي على الرغم من عدم إمكانية اللجوء إلى التحكيم فيما يخص المؤسسات العمومية آنذاك، قبل أن يعمد قانون 08.05 إلى نسخ هذا المقتضى تفاعلا مع العمل القضائي، وأقر إمكانية اللجوء إلى التحكيم حتى بالنسبة لأشخاص القانون العام.

وقد استقر القضاء المغربي أيضا، على عدة مبادئ هامة، كحرية الأطراف في اللجوء إلى التحكيم، وعلى خضوع الأحكام التحكيمية الأجنبية لمقتضيات اتفاقية نيويورك وليس للمقتضيات الخاصة بالأحكام القضائية الأجنبية، إضافة إلى العديد من القواعد القضائية التي تنسجم مع التوجهات القانونية والقضائية العالمية، والتي لا يسمح الحيز الزمني بسرد تفاصيلها .

هذا الزخم القضائي والرأس مال اللامادي الهام من القرارات الصادرة في القضايا المتعلقة بالاستثمار عملنا على توثيقه ونشره في العديد من إصداراتنا الشهرية والموضوعات الرصينة تفعيلا للحق في المعلومة ولمبادئ الشفافية ومساهمة في تطوير النص التشريعي وتجويده. فضلا عن مساهمة قضائنا بالعديد من المقترحات

والتصورات في مختلف الندوات واللقاءات والأنشطة الوطنية والدولية المتعلقة بالاستثمار التي نسعى من خلالها إلى خلق فقه قضائي منفتح ينظر إلى المآلات ويراعي كل الأبعاد والمقاصد.

## الحضور الكريم ؛

إن ما بسطناه باقتضاب يلزمنا بموضوعية ومواطنة ، أن نقدم لقاضياتنا وقضائنا كل عبارات الاعتزاز والتقدير والشكر والثناء على الجهود الكبرى التي يبذلونها من أجل تكريس الأمن الاستثماري ببلادنا.

إن ما يتحقق اليوم من ارتفاع في مؤشرات الثقة لدى المستثمرين ساهم فيه بقسط وافر هذا المجهود القضائي الكبير المتكامل.

قضائنا اليوم وبشهادة العديد من المؤسسات والقطاعات الوطنية والدولية يؤكد أنه لا تخوف على ضمانات الاستثمار بالمغرب ويؤشر على إرادة حقيقية من أجل خلق دينامية جديدة وإعطاء انطلاقة صحيحة فعلية لورش التأسيس الذي نعتبره عمادا للتنمية وللاستثمار.

شرف التأسيس الذي يلزمنا بكثير من التضحية ويفرض علينا الصبر من أجل تغيير العقليات والممارسات لتستوعب المستجدات وتتأقلم مع التغيير وتتكب على العمل والمشاركة الايجابية .

نحن اليوم في موعد مع التاريخ لن نخلفه، وأيدينا ستكون دائما ممدودة لكل المقترحات الجادة وأبوابنا مفتوحة لكل الآراء والملاحظات حفاظا على أخلاقيات هذا المشروع المجتمعي الكبير.

## أصحاب المعالي والسعادة ؛

إن خلق فضاء آمن للاستثمار بمضامينه الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والإدارية والهيكلية وتهيء الأجواء المناسبة له حسب المعايير المتوافق عليها عالميا يفرض علينا اليوم دعم استقلال السلطة القضائية وتأهيل عناصرها وتطوير الإدارة القضائية وتعزيز حكومتها بإرساء مقومات المحكمة الرقمية وتحديث خدماتها وتيسير انفتاحها على محيطها والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم ومؤهلاتها وتطالبنا باهتمام أكبر بالعنصر البشري من مسؤولين قضائيين وقضاة الذين يحتاجون إلى الكثير من الدعم والتشجيع مع العناية بأطر وموظفي كتابة العمود الفقري للعدالة وللسلطة القضائية الذين نوكد لهم مدى تقديرنا لكل ما يبذلونه من تضحيات، والكل من خلال مقاربة شمولية مندمجة تتعامل مع قضايا الاستثمار في مختلف جوانبها المرتبطة بالقوانين التجارية والضريبية والجمركية والبنكية والاجتماعية والعقارية والتوثيقية وتستحضر الأبعاد الدولية والتكنولوجية التي تفرضها عولمة التبادل التجاري والمالي والاقتصادي عبر القارات .

## الحضور الكريم ؛

على امتداد أيام هذا اللقاء الدولي الهام ستكون لدينا فرصة هامة لمناقشة مواضيع ومحاور كبرى متكاملة واقتسام تجارب فضلى والاستفادة من خبرة وتجربة نخب قانونية وقضائية واقتصادية وعلمية قل نظيرها.

والأکید أن لقاء من مثل هذا المستوى سيكون بكل تأكيد خطوة أساسية وفرصة جديدة لتأسيس علاقات تعاون جاد وفعال بيننا يخدم القيم الكبرى التي نؤمن بها جميعا.

فمرحبا بكم مرة أخرى وكل المتمنيات لأشغال هذا المؤتمر بالتوفيق والنجاح.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛